فيما المنتج المحلي يواجه صعوبات كبيرة في التسويق:

تراجع واردات الاسمنت إلى ١٠,٩٢١ مليار ريال في ٢٠١٠م

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

شهدت واردات بلادنا من الاسمنت خلال العام الماضي ٢٠١٠م تراجعاً كبيراً بنسبة ٤٢٪ يعد الأول منذ عقود مدعومة بارتفاع إنتاج المصانع المحلية الخاصة على ما يبدو ,فيما أشار تقرير للجنة الصناعية البرلمانية هذا الأسبوع إلى عجز الاقتصاد اليمني عن استيعاب فائض إنتاج البلاد من الاسمنت .

وبحسب بيانات التجارة الخارجية الصادرة حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء تراجعت قيمة واردات الاسمنت إلى اليمن من ١٥ مليارا و٥٥٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٠ مليارات و٩٢١ مليون ريال في ٢٠١٠م مسجلة انخفاضا ملحوظا لأول مرة في تاريخ الواردات اليمنية .

ويقول مراقبون اقتصاديون أن إنتاج المصانع اليمنية الجديدة هو السبب إذ تمكنت خلال العامين الماضيين من الاستحواذ على حصة ٥٠٪ من السوق اليمنية بسهولة بفضل الأسعار المنافسة للاسمنت المستورد وجودة المنتج المحلي .

وحسب التقرير البرلماني استهلكت بلادنا السنة المنصرمة ٤ ملايين و ٧٦٥ ألف طن فيما تجاوز إنتاج المصانع الحكومية والخاصة ٧ ملايين طن.

وبدأت المصانع المحلية الجديدة إنتاجها وهي ذات ملكية خاصة تتبع مستثمرين يمنيين وخليجيين منذ نهاية العام ٢٠٠٨م ويتوقع أن ترتفع إنتاجها مع إنتاج المصانع الحكومية إلى أكثر من ٨ ملايين طن بحلول العام القادم ٢٠١٢م لكن دراسة يمنية حكومية توقعت أن يرتفع الطلب على الاسمنت في العام ٢٠١٧ إلى ١١ مليونا و١٠٤ آلاف طن مقابل ٥ ملايين طن في العام ٢٠٠٩م ،لأمر الذي يفرض على اليمن العمل على جذب استثمارات جديدة لتعزيز الإنتاج والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والبدء بالتصدير إلى الخارج خصوصا وان الطاقة الحالية لجميع لمصانع اليمن الحكومية والخاصة لا تتجاوز٥ ملايين طن.

وتشير الإحصائية إلى أن الكميات المستوردة من الاسمنت في ٢٠١٠م تراجعت إلى ٧٩٩ الف طن مقارنة بمليون و١٢٦ الف طن في ٢٠٠٩م شاملة الاسمنت البورتلاند والأبيض والكنكر والوميني وأنواع أخرى .

وتقول الإحصائية أن الواردات من الاسمنت البورتلاند بلغت ٦٠٨ آلاف طن بقيمة ٨مليارات و٥٠٤ ملايين ريال فيما بلغت كمية الاسمنت الكلنكر ١٤١ الف طن بقيمة مليار و٢٤٣ مليون ريال أما الاسمنت الأبيض فتم استيراد ١٥٨٢٠ طنا بقيمة ٤٠٢ مليون ريال والاسمنت الوميني ١٩ الف طن بقيمة ٦ملايين و٤٠٠ الف ريال .

و تستحوذ منتجات ثلاث دول على ٨٥٪ من الواردات اليمنية من الاسمنت هي سلطنة عمان والهند وباكستان.

وتستحوذ سلطنة عمان على النسبة الاكبر من واردات السوق اليمنية من الاسمنت البورتلاند إذ بلغت كمية الواردات منها في ٢٠٠٩م ٥٣١ إلف طن بقيمة ٦مليارات و٩٠٣ ملايين ريال يليها في المرتبة الثانية الاسمنت القادم من الهند وبلغت الكميات المستوردة منه ٣٥٨ ألف طن بقيمة ٤ مليارات و٥٣٧ مليون ريال.

وفي المرتبة الثالثة استحوذت الواردات من الباكستان على ما قيمته مليار و٨٢١ مليون ريال حيث صدرت لبلادنا ١٣٢ الف طن.

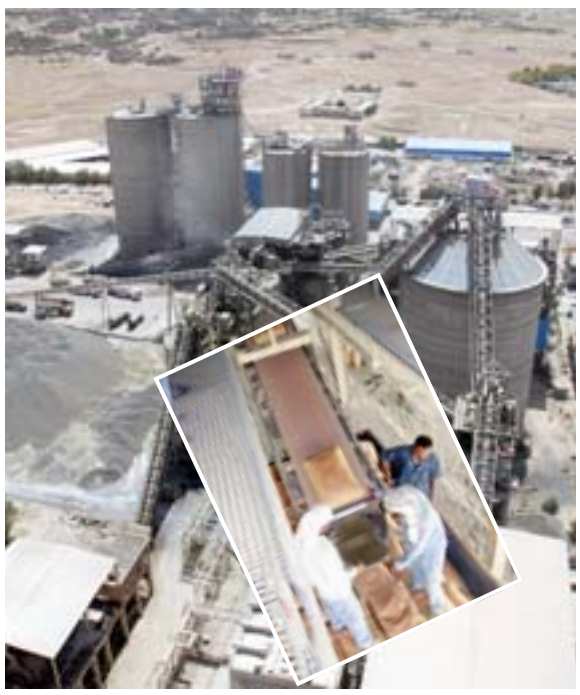

كما استوردت بلادنا الاسمنت الأبيض ما قيمته ٢٤٣ مليون ريال توزعت بين الواردات من المنتجات المصرية بقيمة ٢٢٢مليون ريال والباقي من باكستان.

واستوردت بلادنا من الاسمنت البورتلاند من كل من مصر وتايوان بقيمة ٦٤٠ مليون ريال ومن السعودية بـ٣١٩ مليون ريال ومن السودان بـ١١٨ مليون ريال ومن سويسرا بـ٢١٨ـ مليون ريال .

وفي جانب الاسمنت المائي بلغت الكميات المستوردة منه ١٦ الفا و٤١٣ طنا بقيمة ٤٣٣ مليون ريال شملت كل من مصر بقيمة ٣٢٦ مليون ريال ومن فرنسا بقيمة ٣٨ مليون ريال ومن باكستان بـ٣٤ مليون ريال.وفي الصادرات تم تصدير ٣٨ ألف طن من الاسمنت اليمني إلى إثيوبيا بقيمة ٥٦٣ مليون ريال والى الصومال بقيمة ٥٧ مليون ريال.

وتعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإستراتيجية في اليمن، لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير. ويستخدم الاسمنت كمادة رابطة هيدروليكية من مكونات البناء أو الخرسانة.وهي مع ذلك صناعة بسيطة مقارنة بالصناعات الكبرى،وتعتمد على توفر المواد الخام اللازمة.

وكانت دراسة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة قالت إن زيادة الإنتاج في الاسمنت في اليمن يعود إلى تزايد المشاريع التي يجري تنفيذها أو استكمال إجراءات إنشائها، ومنها الخط الجديد لمصنع اسمنت «عمران» الحكومي بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن من الكلنكر بالسنة، أي ما يعادل مليوناً و٢٠٠ ألف طن من الاسمنت، حيث بدأ الإنتاج الفعلي للخط الجديد ضمن مشاريع التوسعة للمؤسسة في سبتمبر من العام ٢٠٠٧، إضافة إلى الخط السابق الذي ينتج ٥٠٠ ألف طن.

كما ستتم توسعة مصنعي «باجل» و«البرج» الحكوميين ليبدأ الإنتاج الفعلي بين العامين ٢٠١١ – ٢٠١٣م، حيث إن الخط الجديد لمصنع «باجل» بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف طن (كلنكر) أي ما يعادل ٨٠٠ ألف طن اسمنت.

ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في العام الجاري ٢٠١١م، مع تحويل الخط الإنتاجي السابق إلى إنتاج الاسمنت الأبيض، ومشروع الخط الجديد لمصنع اسمنت «البرح» الذي تبلغ طاقته الإنتاجية مليون طن، ويتوقع أن يبدأ إنتاجه في ٢٠١٣م، إضافة إلى الإنتاج الحالي المقدر بـ ٥٠٠ ألف طن.

كما دخلت السوق إنتاجية المصانع المحلية الخاصة فمصنع"الشركة الوطنية للاسمنت" التابعة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم، هو أول شركة للقطاع الخاص في قطاع الاسمنت و تنتج ١,٦ مليون طن سنوياً.أما مصنع حضرموت اسمنت حضرموت التابع للشركة العربية – اليمنية للاسمنت المحدودة فقد قام فخامة رئيس الجمهورية بافتتاحه في ابريل الماضي وتبلغ طاقته مليون و ٥٠٠ ألف طن من الاسمنت سنويا.

وحسب الدراسة، فإن اسمنت اليمن المنتج محلياً اكتسب على مدى سنوات طويلة سمعة ممتازة لدى المستهلكين، ما يعطيه ميزة تنافسية أمام الاسمنت المستورد. وأشارت إلى أن هناك العديد من العوامل الداعمة للاستثمار في صناعة الاسمنت، أهمها أن اليمن بجبالها وسهولها ووديانها غنية إلى حد كبير بالمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، وبانتشار جغرافي في أنحاء الوطن، ما جعل خبراء البنك الدولي يعتبرون صناعة الاسمنت في اليمن طاقة كامنة مؤهلة لأن تكون المصدر الخامس للنقد الأجنبي بعد النفط والأسماك والزراعة والسياحة.

ونقشت اللجنة البرلمانية في تقرير ها المتخصص عن زيارة ميدانية للجنة الى مصنعي اسمنت باجل وعمران حيث وجدت أن ابرز لمشاكل التي تعترض المصانع الحكومية يتمحور في تسرب الكوادر الفنية لمصانع خاصة بسبب فروقات في الحوافز المالية وكذا تأخر البت في المناقصات والتزامها باستخدام الديزل والمازوت مرتفعة الثمن داعيا الى تحويل الطاقة المستخدمة في تلك المصانع الى الفحم الحجري كما مصانع الاسمنت العالمية.

بيع أذون خزانة بـ٩,٧٥١ مليار ريال

■ ،،صنعاء/سبأ

تم أمس في البنك المركزي اليمني بصنعاء تحليل عروض شراء اذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٦٨٩ للآجال ٩١، ١٨٢، ٣٦٤ يوما.

وحسب إعلان البنك تلقت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» نسخة منه فان القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة ٩ مليارات و٧٥١ مليوناً و٥٨٠ ألف ريال، فيما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة ٢٢٩١٪ و٢٢٩١٪ و٢٢٩٠٪ على التوالي، وسيتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غداً السبت.

المؤتمر العربي الأوروبي للمشروعات الصغيرة ينعقد في ميلانو الايطالية

■ القاهرة/

تعقد جامعة الدول العربية ممثلة في المنظمة العربية للتنمية الصناعية في الحادي عشر من يوليو المقبل بمدينة ميلانو الايطالية مؤتمر التعاون العربي الأوروبي الثاني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية الايطالية.

ويناقش المؤتمرعدة موضوعات منها التعاون الاقليمي والدولي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاون العربي الأوروبي لتعزيز دور هذه المشروعات في التنمية وتوفير الوظائف وسياسات الاتحاد الأوروبي لدعم المشروعات الصغيرة في الدول النامية والفرص الاستثمارية المتاحة بالدول العربية.

ويهدف المؤتمر إلى تعزيز التعاون القائم بين الدول العربية والدول الأوروبية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي وفتح فرص عمل جديدة في الدول العربية وبحث السبل التي من شأنها تحفيز الاستثمارات المتبادلة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢٤٤٧ منشأة عاملة في صناعة الكهرباء والمياه

■ ،،خاص/«الثورة»

كشفت إحصائية حديثة أن إجمالي المنشآت الصناعية في أنشطة الكهرباء والمياه ٢٤٤٧ منشأة.

وبينت نتائج المسح النهائي لعام ٢٠٠٧م أن عدد المنشآت الكبيرة بلغت ١٦ منشأة والمتوسطة ٢٤ منشأة، فيما بلغ عدد المنشآت الصغيرة ٢٤٠٧ منشآت.

وبحسب البيانات الصادرة عن جهات الإحصاء فقد بلغ إجمالي قيمة الانتاج لجميع المنشآت ١٤ مليارا و٧٠٤ ملايين ريال منها ٨٣ مليون ريال للمنشآت الكبيرة و١٦٧ مليون ريال للمنشآت المتوسطة، فيما بلغت قيمة إنتاج المنشآت الصغيرة ١٤ مليارا و٤٥٤ مليون ريال.

الجدير بالذكر أن إجمالي العاملين في المنشآت الصناعية العاملة في أنشطة الكهرباء والمياه ٣٤٣٦ عاملاً وعاملة.

المكلا.. تأهيل ١٣ من قيادات الاتحاد الزراعي في مجال الإدارة

■ ،،المكلا/سبأ

اختتمت أمس بالمكلا دورة تدريبية في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي نظمها الاتحاد التعاوني الزراعي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمكلا.

تلقى خلالها ١٣ مشاركا يمثلون الجمعيات الزراعية بالمحافظة على مدى ستة أيام جملة من المعارف والمهارات التطبيقية في الإدارة والتخطيط.

أرباح يمن موبايل تتجاوز ٢٢ مليار ريال في ٢٠١٠م

■ ،،صنعاء/سبأ

اظهرت بيانات احصائية رسمية أن شركة يمن موبايل للهاتف النقال في اليمن بنظام «سي دي ام اي» حققت أرباحا صافية خلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغت ٢٢ مليارا و ١٠١ مليون ريال مقارنة بـ١٩ مليارا و ٢٢٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٩ م بنسبة زيادة ١٥٪ في رابع سنة بعد تحويلها إلى شركة مساهمة عامة.

وحسب التقرير السنوي للحسابات الختامية لنشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م فإن الربح الأساسي للسهم ارتفع بدوره إلى ٢٥٥ ريالاً مقارنة بـ٢٢٢ ريالاً للسهم الواحد في العام السابق.

وذكر التقرير الذي اطلعت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» على محتواه أن الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين عن السنة الماضية بلغت ١٧مليارا و ٣٠٤ ملايين ريال ارتفاعا من ١٢ مليارا ريال في السنة التي قبلها، وصافي ربح السهم القابل للتوزيع ٢٠٠ ريال بنسبة ربح بلغت ٤٠ ٪ .

وأشار إلى أن صافي إجمالي الموجودات للشركة للعام المالي ٢٠١٠م، ارتفع أيضا إلى ٩٨ مليارا و ٨٠٥ ملايين ريال صعودا من ٨٦ مليارا ريال في عام ٢٠٠٩م كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية خلال نفس الفترة إلى ٧٤ مليارا و ٧٧٣ مليون ريال، مقابل ٦٧ مليارا و ٧٤٣ مليون ريال يال، فيما بلغت إيرادات الشركة مع نهاية العام الماضي ٤٧ مليارا و ٩١٢ مليون ريال مقارنة بـ٣٢ مليارا و٣٧٩ مليون ريال في العام الذي يسبقه ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع ٤٣٠٢٦٢ مليار ريال موزع على ٨٦٠٥٢٤ مليون سهم بقيمة ٥٠٠ ريال للسهم الواحد.

من جهته عزا لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» رئيس مجلس إدارة شركة يمن موبايل الدكتور علي ناجي نصاري، الأرباح التي حققتها الشركة الحكومية إلى السياسات الترويجية والاستثمارية التي اتبعتها الشركة.

وكان لها دوراً كبيراً سواءً من حيث تنمية حصتها في سوق الاتصالات أو من حيث تطوير أنشطتها وخدماتها الأمر الذي انعكس على تحقيق أفضل العوائد التي يطمح اليها المساهمون.

إلى ذلك تعقد الجمعية العامة لمساهمي شركة يمن موبايل للهاتف النقال الاثنين القادم اجتماعا لها لمناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

يناقش الاجتماع تقرير رئيس مجلس الإدارة، وكذا تقرير مراقب الحسابات والتصديق عليهما، وكذا الاطلاع على القوائم المالية للشركة والتصديق عليها، بالإضافة إلى الموافقة على توزيع الأرباح بحسب مقترح مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عن نتائج أعمال السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، كما سيتم تفويض مجلس الإدارة بتعيين مراقب الحسابات للعام المالي ٢٠١١م وتحديد اتعابه.

وتأسست شركة يمن موبايل للهاتف النقال في عام ٢٠٠٤م كشركة حكومية بالكامل ثم في منتصف عام ٢٠٠٦م بدأت إجراءات تحويلها إلى شركة مساهمة يمنية عامة عبر طرح اسهم للاكتتاب العام، وفي شهر شباط فبراير ٢٠٠٧م تم إشهارها رسميا كشركة مساهمة تتوزع اسهمها بنسبة ٥٩,٣٧ ٪ للحكومة ممثلة بمؤسسة الاتصالات و ١٧,٠٩٪ لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وهيئة البريد، و٢٣,٥٤ ٪ للمواطنين والشركات الخاصة والموظفين.

وتوجد في اليمن ثلاث شركات للهاتف المحمول تتبع القطاع الخاص وفق نظام جي، اس، ام بجانب شركة يمن موبايل المشغل الوحيد للهاتف النقال وفق نظام سي، دي، ام، ايه، يشار إلى أن عدد مشتركي شركة يمن موبايل وصل حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م إلى ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف مشترك.

١,٤ تريليون ريال إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الإسلامية في فبراير ٢٠١١م

■ ،،خاص/ " الثورة"

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية تريليوناً و٤٨٩ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١١م مقابل تريليون و٣٤٢ مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي وبزيادة تبلغ ١٤٧ مليار ريال.

*وأظهرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن ودائع القطاع غير الحكومي بلغت ١,٤ تريليون ريال, بينما بلغت ودائع القطاع الحكومي ٤٦٩ مليون ريال.

*وأشارت إلى أن الودائع بالعملة الأجنبية بلغت ٦٧٧مليار ريال ,بينما بلغت الودائع الآجلة ٤٨٦ مليار ريال وودائع التوفير ١٢٦,٦ مليار ريال والودائع المخصصة ٣٦,٧ مليار ريال.

مارب.. مناقشة آلية الارتقاء بالأداء المؤسسي وبناء القدرات

■ ،،مارب/سبأ

ناقش الاجتماع الموسع لمدراء الموارد البشرية في المكاتب التنفيذية وفروع الهيئات والمؤسسات الحكومية العاملة في محافظة مارب برئاسة وكيل المحافظة للشئون الادارية عبدالله الباكري وضع المكاتب التنفيذية وآلية الارتقاء بالمستوى المؤسسي وبناء القدرات وإدارة الموارد البشرية بالشكل العلمي الحديث.

وفي الاجتماع شدد الوكيل على أهمية الارتقاء بالمستوى الاداري والأداء المؤسسي من أجل جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع مستوى الإنتاج في العمل.. مشددا على ضرورة الالتزام بالانضباط الوظيفي واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المنقطعين والمتغيبين عن العمل خلال الفترة الماضية .

ولفت الباكري إلى أهمية تأسيس قاعدة بيانات للموارد البشرية تتضمن كافة المعلومات عن كل موظف وفق ارقى الانظمة الادارية المعمول بها وفي الدول المتقدمة، وشدد وكيل المحافظة على تفعيل مبداي الثواب والعقاب وإنشاء كل مكتب لوحتين في مكان بارز تتضمن الأولى الجزاءات والعقوبات بحق الموظفين المتخلفين والمقصرين، والثانية لوحة شرف للمتميزين والمبدعين ليكونوا قدوة وحافزا للآخرين.

وأكد على الاهتمام بحقوق العاملين ومتابعتها أولا بأول وتحفيز الكوادر من أجل رفع معنوياتهم وتعزيز ولائهم لمؤسساتهم.

٩,٧ مليار ريال فائض الميزان التجاري لليمن مع تايلاند

■ ،،صنعاء/سبأ

حقق اليمن فائضا في الميزان التجاري مع تايلاند عام ٢٠١٠م بمقدار ٩ مليارات و٧٤٤ مليون ريال بعد أن كان حقق فائضا عام ٢٠٠٩م وصل إلى ١٩٠ مليارا و٢٦٩ مليون ريال لصالح اليمن.

وتأثر فائض اليمن التجاري مع تايلاند العام الماضي سلبيا بفعل التراجع الذي شهده حجم التبادل التجاري بين البلدين بفعل تراجع الطلب الاستهلاكي الناجم عن الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على الحركة التجارية العالمية.

وأوضحت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء اطلعت عليها وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن حجم التبادل التجاري بين اليمن وتايلاند تراجع العام الماضي إلى ٩١ مليارا و٨٥٤ مليون ريال مقارنة بـ٢٧٣ مليارا و٣٠٠ مليون ريال في العام ٢٠٠٩م.

وأشارت البيانات إلى أن قمية الصادرات اليمنية إلى تايلاند تراجعت عام ٢٠١٠م إلى ٥٠ مليارا و٧٩٩ مليون ريال مقارنة بـ٢٣١ مليارا و٧٨٥ مليون ريال في العام السابق .

كما أن قيمة واردات اليمن من تايلاند بلغت ٤١ مليارا و٥٥ مليون ريال مقارنة بـ٤١ مليارا و٥١٦ مليون ريال خلال نفس الفترة.

جمعة الـ٢٢ من مايو المجيد: يوم افتخار كل الوحدويين على الأرض اليمنية والعربية بانطلاق المشروع الحضاري اليمني الجديد.